

تبقى "حماس" وغزة" مشكلة عسيرة" لإسرائيل حتى لو كشفنا الأنفاق

بقلم: يوسي ملمان

كشف الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، نفقا جديدا حفر في منطقة مخيم جليليا للاجئين في شمال القطاع، حيث تسلل بضع عشرات الامتار الى إسرائيل.

البلدات الأقرب اليه هي كفار عزة وناحل عوز، ولكنها على مسافة بعيدة بما يكفي عن الحدود، حيث إن هذه البلدات وى سكانها ليسوا عرضة للخطر في أي مرحلة.

وحسب الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي كان هذا هو النفق الطول، الاعمق، والنوعي على نحو خاص، لأنه كان معدا لان يستخدم كمسار لتفريعات اخرى في منطقة القطاع وربما ايضا الى الرباط بأنفاق أخرى الى إسرائيل. هذا هو النفق الخامس الذي يتكشف في اراضي اسرائيل في نصف السنة الاخيرة، اضافة الى عدة انفواق ادت الى اسرائيل ودمرت في اراضي القطاع بسلاح الجو، الذي يستغل الفرص للرد – ما يمكن أن نصفه بأنه "رفع لاجل الوضع" – عندما يطلق "الجهاد الاسلامي" او السلفي هذا وذاك الصواريخ.

بعض الانفواق حفر قبل "الجرف الصامد"، وibat مستخدما بعدها، وبعضها حفر في اعقاب الحرب في صيف ٢٠١٤.

ويتم كشف الأنفاق بجملة من الوسائل، اساليب العمل، وقوات الجيش، في الجيش الإسرائيلي يتحدثون عن وسائل تكنولوجية، استخبارية، وعملياتية. وتحول الاستخبارات – "الشبابك" وامان (المخابرات) والاستخبارات العسكرية) – وتنجح في الحصول على معلومات عن حفر الأنفاق.

وقد تم تطوير التكنولوجيا بمعونة خبراء في

مؤسسات رسمية. بعضها معروف ومعلوم – واستخدم لكشف الهزات الارضية او آبار النفط والغاز – وبعضها حديث، تبذل اسرائيل جهدا لبقائه في السر، رغم أن هناك خبراء في العالم يعتقدون بأنهم يعرفون عما يدور الحديث.

وتتضمن الوسائل العمليةتية اساسا استخدام قوات الهندسة ووحدات خاصة تأخذ عينات من التربة وتتدرّب على الدخول الى الانفواق بما في ذلك العثور على تلوياتها وفروعا.

كشّف الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، عن وجود مختبر تكنولوجي خاص في قيادة المنطقة الجنوبية، هذه غايته. ال جانب، اقام الجيش الاسرائيلي منشاة تدريبات لتأهيل جنود الجيش على العثور على الأنفاق. توجد وسيلة اخرى مهمة للعثور على الأنفاق – الات ضخمة من إنتاج الماني – فرنسي وايطالي، استوردت من الخارج مع طواقمها وتحفر العائق تحت الارضي. يدور الحديث عن الات تحفر الى عمق عشرات عديدة من الامتار وتساعد هي الاخرى في العثور على الأنفاق. في مقابلة مع "معاريف الاسبوع" أكد رئيس الازكان، غادي آيزنكوت، بأنه انكشف حتى الان نحو نصف

الأنفاق "الى هذا الحد أو ذلك" على حد تعبيره.

يشدد الجيش الإسرائيلي على أنه في كل الاحوال التي انكشفت فيها الأنفاق، لم يحصل هذا على نحو مفاوى. وباللغة العسكرية يسمى هذا "نحن نمسك بالانفاق". بمعنى، نعرف عن وجودها وعن مسارها، وعندما، في التوقيت الأكثر راحة، نقرر تدميرها ونكشف المعلومات عنها للجهور.

يمكن التقدير بأن الجيش الإسرائيلي يعرف عن

الذي تسلل الى اراضي إسرائيل، ال جانب المسيرات الجماهيرية واعمال

"الاخلال بالنظام" التي تطورت في الشهر الاخير، هي تحديات مركبة للغاية.

"حماس"، كصا تطعي الانطباع، تحاول خوض حرب استنزاف مع الجيش الإسرائيلي على مجال الجدار. حتى الان يمكن لفرقة غزة ان تسجل غير قليل من الانجازات، وذلك بعد انتقاد ميرر لجملة احداث اقل نجاحا في الفترة التي ما قبل بدء المسيرات في غزة.

يقدّر ما نتجج قيادة المنطقة الجنوبية في احتواء الاحداث، تكون هيئة الازكان متفرغة للانشغال بالتهديد المركزي في الشمال.

ان ساعا الرمل لـ "حماس" لاستغلال سلاح الأنفاق في عملية استعراضية ضد اسرائيل اخذة في النفاذ. وفي غزة يتخصّصون ببناء العائق الذي لا يتوقف للحظة. ورغم ذلك، يواصلون محاولات حفر الأنفاق باتجاه إسرائيل. الاستنتاج الضروري هو أنهم في "حماس" يواصلون استثمار العديد من المقدرات في حفر الأنفاق. من أجل اعداد عملية تسلل لا بد أن موعّد نفاذ مفعولها يتقرر. ومن يعمل هكذا، يخطط على ما يبدو ان يستخدم هذا المنتج قبل وقت اطول من موعّد نفاذ مفعوله.

في هذه المرحلة من الصعب أن نعرف اذا كان مسار النفق يمر صدفة أم عمدا بقرب شديد من واحدة من نقاط المظاهرات الخمس في غزة.

ومع ذلك، فإن احد السيناريوهات المركزية في قيادة المنطقة الجنوبية التي تؤخذ بالحسبان هو تنفيذ محاولة تسلل لـ "مخربين" من نفق برعاية اعمال الاخلال بالنظام والمحاولة الجماهيرية لاجتياز الجدار، فيما يحاول



إسرائيل تسرع وتيرة كشف الأنفاق في غزة.

ووجود بضعة انفاق اخرى، وقريبا، وبالوتيرة التي يملئها

الجيش، سيكشفها.

شهد آيزنكوت عدة مرات على ان العام ٢٠١٨ سيكون

هو العام الذي يزلزل فيه تهديد انفاق "حماس"، حيث إن معظمها، ان لم تكن كلها، ستكشف وتدمر.

في "حماس" ايضا، فهموا منذ سنة بأن اسرائيل – الى

جانب الجهد المصري ضد الأنفاق – تنتجج في تعطيل

هذا السلاح، الذي طوره واستخدموه، بنجاحة كافية،

لأهداف اقتصادية وعسكرية.

ولا يزال، رغم الازالة التدريجية لتنهديد الانفاق، لا يمكن لاسرائيل أن تتراق على اكايل غار هذا النجاح المثير للانطباع. رغم كل ازمتها - التكتيكية، العسكرية، والاستفاد الانجازات من اعمال "الاخلال بالنظام" على الجدار قد تشكل عسيرة تصر اسرائيل على عدم العمل على حلها.

عن "معاريف"

"حماس" تخسر سلاح الأنفاق.. ولكن

هؤلاء تنفيذ عملية ضد الجنود او في واحدة من بلدات غلاف غزة.

يمكن الافتراض بأن تحاول "حماس" تنفيذ عملية بحجم كهذا انطلاقا من المهم بان الامر سيؤدي الى حرب مع اسرائيل. في هذه اللحظة على الاقل يبدو ان "حماس" لا تتجه الى ذلك، ولكن الامور قد تتغير بسرعة في القطاع، واستنفاد الانجازات من اعمال "الاخلال بالنظام" على الجدار قد يؤدي الى خط اكثر فكاحية من جانب رؤساء المنظمة. فضلا عن هذا، من المهم ان نتذكر باننا سبق ان تعلمنا بان القدرة في اسرائيل على تحليل نوايا "حماس" محدودة.

وبالنسبة لاعمال الاخلال بالنظام" على الجدار، رغم ميل الانخفاض في حجم المشاركين، يحذّرون في الجيش الاسرائيلي من اجمالي الحدث. فالى جانب الانفاق، العبوات، عمليات إطلاق النار ومحاولات التسلل الى اسرائيل، فان للمسيرات ايضا دورا في المواجهة الناشئة مرة اخرى بين "حماس" واسرائيل على مجال الجدار.

وفي الجيش الاسرائيلي يستعدون لان يقع الحدث الذروة يوم ١٥ ايار، يوم

النكية الفلسطيني.

في هذه الاثناء تصد قوات الجيش الاسرائيلي على الجدار العمليات، وفي جهد استخباري مشترك تنكشف ايضا الأنفاق، وهكذا في هذه المرحلة على الاقل يمنع عن المدنيين في قطاع غزة ايضا جولة عنف اخرى.

عن "معاريف"

الهجوم على سورية: أسئلة بحاجة إلى إجابات شافية

على الرغم من الصعوبة، وعلى الرغم من السذاجة الروسية المتوقعة، من الصحيح أن نجادلهم ونوضح باننا لن نخاف من العمل.
بوتين يعرف كيف يحترم من لا يخاف من العمل.
الاستنتاج الثاني يتعلق برد إيراني ضدنا. حتى الآن، قدرة إيران على ضرب إسرائيل من الاراضي السورية محدودة للغاية.
في هذه الحالة، فإن الإيرانيين قد يقومون بتفعيل "حزب الله" ضدنا، وهو يشكل تهديدا خطيرا للغاية من حيث حجم الاضرار التي قد يسببها لدولة إسرائيل.

إن الطريقة التي تجعل من الصعب على "حزب الله" اتخاذ قرار بالعمل ضد إسرائيل هو واحد؛ يجب على إسرائيل أن توضح للبنان أن الرد الإسرائيلي على إطلاق النار من لبنان لن يؤدي إلى مواجهة بين إسرائيل و"حزب الله" (كما كان الحال في حرب لبنان الثانية) ولكن إلى حرب شاملة بين إسرائيل ولبنان.
إن نتيجة مثل هذه الحرب ستكون حتما تدميرا ثقيلا في لبنان. هذا ليس ما نريده "حزب الله" أيضا. يجب موازنة الضغط الإيراني للعمل ضدنا بالضغط المعاكس من الشعب اللبناني.

ولن يتحقق هذا الضغط إلا إذا تحدثنا، كما نكر، بطريقة ثابتة توضح مدى الضرر الذي سيجذب للبنان وحكومته وبنيتها التحتية وسكانه.

عن "يديعوت"

آمال السوريين في التخلّص من "داعش" تتلاشى

هذه هي، أيضا، المرحلة التي تبدأ فيها عمليات تصفية الحسابات ليس فقط بين النظام والمواطنين "المعادين"، ولكن أيضاً بين السكان أنفسهم، ووفقاً للتقارير الواردة من الغوطة ومن آخرى، يقوم المدنيون بنقل المعلومات إلى القوات العسكرية عن جيرانهم، وأحياناً حتى عن أفراد الأسرة الذين تعاونوا مع الميليشيات وحصلوا على فوائد لقاء تعاونهم في إطار جهودهم للبقاء على قيد الحياة.

في الوقت نفسه، بدأ سكان الغوطة في البحث عن أماكن دفن أقاربهم بين أنقاض آلاف المنازل التي تضررت جراء القصف.

هذا عمل طويل الأمد يهرّكيان عشرات آلاف المواطنين، الذين فر بعضهم من المدينة ويحاولون الآن العودة إليها.

لكن من بعيد، يمكنهم أن تتعلم من عملية إعادة الأعمار الأخيرة هي مدينة تكريت، التي بنى صدام حسين فيها حولها، أكثر من ١٦٠ قسراً.

وفي هذه الأيام تحاول الحكومة تحويلها إلى مواقع سياحية، وقد نشرت عطاءات لتجديدها واستعادتها لجمعها مصدراً للدخل السياحي. وهكذا، ربما تبدأ عملية الشفاء من تلك الحرب، التي تصادف خلال هذه الأسابيع الذكرى الخامسة عشر لاندلاعها. سورية لا تزال تحصي عدد القتلى.

لكن من بعيد، يمكنهم أن تتعلم من عملية إعادة البناء الطويلة في العراق، والتي لم تنته بعد. أحد رموز إعادة الأعمار الأخيرة هي مدينة تكريت، التي بنى صدام حسين فيها حولها، أكثر من ١٦٠ قسراً.

وفي هذه الأيام تحاول الحكومة تحويلها إلى مواقع سياحية، وقد نشرت عطاءات لتجديدها واستعادتها لجمعها مصدراً للدخل السياحي. وهكذا، ربما تبدأ عملية الشفاء من تلك الحرب، التي تصادف خلال هذه الأسابيع الذكرى الخامسة عشر لاندلاعها. سورية لا تزال تحصي عدد القتلى.

عن "هآرتس"



حكومة نتنياهو تعمل ضد الدولة اليهودية !

بقلم: مردخاي كرمنتسر

كل من يفهم بان الديمقراطية ليست حكم الأغلبية فحسب، ومعظم الشعب الإسرائيلي يدرك ذلك، يعرف أن الحكومة تقود خطوات مختلفة لإضعاف الديمقراطية.

وينظر إلى هذه التحركات على أنها مقبولة في نظر الكثيرين، لأنه يتم عرضها كدعم لطابع إسرائيلي كدولة يهودية، وهي مسألة مهمة وغالية بالنسبة للكثير من اليهود.

في السطور الآتية، أود أن أبين أن الحكومة تتصرف بشكل حاسم وفعال ضد الطابع اليهودي لإسرائيل، وذلك على أربعة مستويات:

- وجود الدولة كدولة يهودية.

- التاريخ اليهودي في العمل من أجل الأقليات.

- علاقة إسرائيل بالشعب اليهودي.

- مكانة إسرائيل في العالم كدولة يهودية.

لقد سعت الصهيونية إلى ضمان سيادة اليهود على مصيرهم ومستقبلهم، ولتحقيق هذه الغاية، احتاج الشعب اليهودي إلى دولة خاصة به يشكل فيها الأغلبية.

يعتمد وجود دولة يهودية على أغلبية يهودية صلبة. إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة للضم الزاحف للأراضي في "يهودا" و"السامرة" وشطب الخط الأخضر من الوعي وبشكل عملي، تدمر أساس الأغلبية اليهودية، وبالتالي الدولة اليهودية، وحتى لو واصلت تسمية نفسها كذلك، فإنها لن تكون كذلك.

في ضوء التجربة التاريخية الطويلة للعيش بين الشعوب الأخرى كأقلية، وقرار الحفاظ على أغلبية يهودية في دولة إسرائيل، أي منع الأقلية فيها من تعريض هذه الأغلبية للخطر، فقد احتاج الأمر من ناحية أخلاقية هنا إلى التعامل بشكل مثالي مع الأقليات هنا.

لكن العداء الذي يظهره رئيس الوزراء ووزير الأمن للأقلية العربية هو النقيض تماما للمبدأ الكبير الذي حدده الكيميم هيلل - ما تكرهه لنفسك لا تفعله لصديقك.

كما أن تعامل الحكومة مع طالبى اللجوء السودانيين والإريتريين، بما في ذلك التصريحات الحكومية ضدهم والتي لا تتخلل أسوأ المعادين للسامية في موقفهم تجاه اللاجئين اليهود، لا يتوافق مع التاريخ اليهودي وحقيقة أن إسرائيل هي دولة لاجئين.

يعلمنا التاريخ اليهودي أن الأقليات بحاجة إلى حماية قانونية خاصة، وأنه لا يمكن الوثوق بان الغالبية في البلاد ستتعامل معها بطريقة عادلة. لذلك وقف اليهود في الشتات، مع الآخرين، في طبيعة النضال من أجل تقليد علمي لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

هذه الحماية لا تعترف "بحق" الدول ذات السيادة في الدوس على حقوق الأقليات، من خلال الاعتماد على سيادتها.

منذ فترة طويلة تسعى الحكومة الإسرائيلية بطرق شتى لإلغاء حماية الأقليات التي تعيش في البلاد، كأنها تقول: اليهود فقط هم الذين يستحقون الحماية الخاصة في مواجهة الغالبية، أما الأقليات الأخرى فلا تملك مثل هذا الحق. حتى الاضطهاد المنهجي لمنظمات حقوق الإنسان، من خلال الاعتماد، ضمن أمور أخرى، على "جريمتهما" – الحصول على تمويل من دول أجنبية – يتناقض بشكل حاد مع تقاليد الدفاع العالمي، وإذا سمح لي بالإضافة - واليهودية - عن حقوق الإنسان والأقليات.

وفقا للتقاليد اليهودية، حدث "خراب الهيكل" بسبب النزاعات والخلافات بين الشعب، ليس فقط في الحكومة لا تعمل على الجسر بين مختلف مركبات الشعب، لا بل تفعل العكس تماما وتثير الخلافات والتوترات.

ويتم ذلك بشكل أساسي عن طريق نزع الشرعية عن أي شخص لا يتفق مع سياستها وعرضه كعدو للشعب والدولة، وكذلك من خلال تفضيل مجموعتين – المتدينين المترنمين (الحيديم) والمتدينين من الصهيونية الدينية.

الدولة اليهودية هي دولة لها صلة خاصة بالشعب اليهودي في الشتات وتحتمل المسؤولية عن مصيره، لكن بدلا من ذلك، تنسفل الحكومة في قيادة ممارسات التمييز في إسرائيل، من أجل الحفاظ على "طهارة" السكان في البلدات اليهودية، من خلال قانون لجان القبول والقانون الاساسي المقترح: القومية. إن مثل هذه الممارسات تخلق نموذجا يسمج ويستدعي التمييز السلبى ضد الأقليات، بما في ذلك اليهود في الشتات، الذين يسر من يكرهون اليهود تبيخهم خارج إسرائيل، بالاعتماد على النموذج الإسرائيلي.

معظم يهود العالم، وبالتأكيد معظم اليهود في الولايات المتحدة، هم ديمقراطيون ليبراليون، ومنك الطلاق الذي تعطيهِ إسرائيل للنموذج الليبرالي للديمقراطية يفصلها عن معظم الشعب اليهودي.

ولم يحدث من قبل أن عملت حكومة إسرائيلية على تعميق التمزق بهذا الشكل الخطير مع يهودي الشتات، مثل الحكومة الحالية.

الحكومة التي تعمل على إلحاق الأذى بمكانة المرأة واستبعادها وفصلها وغيرها من الوسائل لا تستطيع أن تجلب تضامن الشعب اليهودي مع دولة إسرائيل.

أولئك الذين يقودون التحركات نحو تطبيق النهج المتزمت في البلاد، هم في الواقع يغلغلقن أبوابها أمام قدوم اليهود الليبراليين. ولا تقل خطورة عن ذلك، حقيقة أنه في الصراع على روح أوروبا، تضع إسرائيل نفسها إلى جانب أولئك الذين يؤيدون نقاء الشعب، في تماثل مطلق للدولة مع الغالبية العرقية فيها، مثل الدول المناهضة لليبرالية كالمجر وبولندا.

لا عجب أن يجد القوميون المناهضون لليبرالية لغة مشتركة بينهم - من منطلق أيها القوميون في جميع أنحاء العالم اتحداو - لكن حقيقة أن الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان تتبعت منها رائحة معاداة السامية، لا تردع الحكومة عن هذا التحالف.

إنها لا تردع عن إعطاء هذه الحكومات اتحييد وتبييض معاداتها للسامية. حتى القانون البولندي، الذي يسعى إلى ترحيب أولئك الذين يرغبون في قول الحقيقة حول الجرائم البولندية ضد اليهود أثناء الهولوكوست، لم يجعل الحكومة الإسرائيلية تقدم الرد المناسب.

وهكذا أشركت ظهورها نفسها في تدينس ذكرى المحرقة وضحاياها، وأدارت الحكومة ظهرها للشعب اليهودي وانتهكت طابعها اليهودي. تعتمد الشرعية الدولية لإسرائيل كدولة يهودية على التزامها بالمساواة لجميع مواطنيها، أي المفهوم الليبرالي للديمقراطية.

لقد حظيت بتعاطف العالم المحب للحرية على وجه التحديد بسبب إقامة ديمقراطية ليبرالية بنيت بجهود كبيرة منذ إنشءا الدولة، وإلى حد كبير من قبل المحكمة العليا على مر الأجيال. إن تقليص أسس هذا الهيكل ينطوي على فقدان الشرعية والتعاطف.

تراجح الدعم لإسرائيل في الحزب الديمقراطي وعشاقه الأميركيين يجب أن يقلق أي شخص يخشى على مستقبل الدولة على المدى الطويل.

كما أن التناقض الذي فرضته وزيرة القضاء، آييلت شكيد، بين الصهيونية وحقوق الإنسان من أجل تبرير مشروع حياتها الهادف إلى خصي المحكمة العليا، يلائم أعداء إسرائيل والصهيونية، وسيخدّمهم في كفاحهم ضد الدولة.

باختصار، خسارة الديمقراطية الكامنة في تحركات الحكومة لا يقابلها تحقيق مكاسب ليهودية الدولة، بل على العكس. تعمل الحكومة في وقت واحد ضد إسرائيل كدولة ديمقراطية وضد إسرائيل كدولة يهودية، وليس لمجد دولة إسرائيل.

لقد سعى اليهودي إلى ضمان حياة خالية من التعسف والاستبداد، والتعسف والاستبداد لا يفرغان طبيعتهما لمجرد أنها يأتيان من الداخل. يعرف اليهود جيدا من تجربتهم التاريخية أن الأغلبية ليست دائما محقة، بل إنها قادرة على ارتكاب أخطاء خطيرة وشديدة. إن محاولة الحكومة منحنا "هدية" بمناسبة عيد الميلاد السبعين للدولة، في شكل إزالة الحماية القانونية لحقوقنا، تعكس انخفاضا غير مسبوق في سلوكها. فليعش من يكره الهدايا. يجب أن ندافع عن استقلالنا، أي الحفاظ على حقوقنا الأساسية ضد حكم الأغلبية، والحكومة التي تزرب في منحها سلطة غير محدودة.

عن "هآرتس"